مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: أاثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (1980 - 2009)
اسم الكاتب: أ.د. إلياس نجمة، علي سيف علي المزروعي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3434
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 00:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل تنمية الرافدين العدد ١٠٩ مجلد ٣٤ لسنة ٢٠١٢
ص ص[١٦٤ -١٨٦]

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي
دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (١٩٨٠ -٢٠٠٩)

الدكتور إلياس نجمة
أستاذ
كلية الاقتصاد - جامعة دمشق

علي سيف علي المزروعي
طالب دكتوراه
كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

المستخلص

تعّول دولة الإمارات العربية المتحدة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كثيراً في تنمية اقتصادها، إذ إن الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المهمة والحيوية أدى إلى ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة سريعة ليصل إلى (١٢٧) مليار دولار (أكثر من ٤٦٦.٥ مليار درهم إماراتي) في عام ٢٠٠٩، وبذلك تجاوز هذا الرصيد نصف الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام.

ونتيجة لتحليل الأنموذج القياسي للبحث، فقد ظهر أن هناك علاقة قوية جداً ما بين رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، إذ إن كل زيادة في هذا الرصيد سواء داخل أو خارج الدولة بمقدار مليون دولار يقابله زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بمقدار (١.٣٩٦) مليون دولار. فضلاً عن ذلك فإن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة يسهم بنسبة (٩٣%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

الكلمات المفتاحية:
الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الأنموذج القياسي.

The Effect of Direct Foreign Investment on GDP: An Application Study on UAE during (1980-2009)

Ilyas Najma (PhD)
Professor
Department of Economics
University of Damascus

Ali S. Al.Mazroee
PhD student
Department of Economics
University of Damascus

Abstract

United Arab Emirates usually depends significantly on foreign direct investment (FDI) to develop its economy. Since, investment in the important and vitality sectors of the economy have led to the raise of direct foreign stock investment rapidly to reach (127)

تأريخ استلام البحث ٢٠١١/٦/١٢ تأريخ قبول النشر ٢٠١١/٦/٢٣

billion US dollars (more than 466.5 billion AED) in 2009 and thus this stock exceeded half of GDP in this year. As a result of the analysis of the econometrics model, the research shows that there is a very strong relationship between FDI stock (Inward and outward) and GDP at current prices; each increased in this stock by a million US dollars and led to increase the GDP of the state by (1.396) million US dollars . In addition, the stock of foreign direct investment contributes to a (93%) of the changes that may occur in the GDP of the state.

Key words:
Foreign Direct Investment, GDP, Econometrics Model.

أولاً - الإطار النظري للبحث

المقدمة

يمتاز اقتصاد دولة الإمارات بعدة خصائص رئيسة تجعله مختلفاً عن معظم اقتصاديات الدول النامية، ويأتي في مقدمة هذه الخصائص: إتباع الاقتصاد الحر، الاعتماد على النفط، الاعتماد على القوى العاملة الوافدة، ضيق السوق المحلي، والموقع الجغرافي. واختلافاً مع معظم الاقتصاديات النامية فقد تبنت الإمارات منذ نشأتها نظام الاقتصاد الحر الذي يعتمد على نظام السوق، حيث تحدد فيه قوى الطلب والعرض المعطيات الاقتصادية الأساسية، والتي تتمثل بالأسعار والاستثمار في القطاعات الاقتصادية، الإنتاجية والخدمية، والتجارة الخارجية والداخلية من دون أي تدخل يذكر من جانب الحكومة. وبعبارة أخرى، فقد تم تبني سياسة اقتصادية منفتحة تعتمد على حرية الاستثمار والتجارة في جميع المجالات، ويكون للقطاع الخاص دور الريادة في الاقتصاد الوطني، إذ أقتصر دور الحكومة على رسم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعكس الإستراتيجية العامة للاقتصاد الحر (عميرة، ٢٠٠٢، ٤٥).

أهمية البحث

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر محركاً للنمو الاقتصادي، حيث يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، إيجاد فرص عمل، زيادة معدلات التشغيل، وإدخال التقنية ومد الدولة بأساليب إدارية أكثر فاعلية، وتعد هذه الخصائص السمة المميزة لهذا الاستثمار التي لا تتوافر لغيره من مصادر التمويل الأخرى.

أهداف البحث

يهدف البحث إلى بيان وقياس تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٩)، فضلاً عن معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالإنفاق الحكومي، الانفتاح الاقتصادي، معدل التضخم، قوة العمل على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال بناء أنموذج قياسي كفوء يساعد على تحليل هذه العلاقة وإمكانية استخدامه في عملية التنبؤ. فضلاً عن تقديم خلفية نظرية متكاملة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث مفهومه وأنواعه

وأهميته في الاقتصاد، مع بيان الأهداف التي تسعى إليها دولة الإمارات من الاستثمار الأجنبي المباشر وصولاً إلى بيان أن دولة الإمارات تعد المناخ الاستثماري الأمثل للاستثمار الأجنبي.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التجريبي الذي يتضمن أولاً استخدام المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات للمدة (١٩٨٠ - ٢٠٠٩) مع الناتج المحلي الإجمالي، وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالتضخم والإنفاق الحكومي والانفتاح الاقتصادي وقوى العمل. ومن ثم استخدام المنهج التحليلي الكمي القائم على استخدام الأساليب القياسية في بناء أنموذج قياسي يفسر تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر مع متغيرات البحث الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي. تم الحصول على البيانات الخاصة بالبحث من التقارير الرسمية التي تصدرها وزارة الاقتصاد، دائرة الاقتصاد والتخطيط، دائرة التنمية الاقتصادية، والمركز الوطني للإحصاء بدولة الإمارات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة الأونكتاد، منظمة الإسكوا. وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS في وبناء تقدير الأنموذج القياسي المطبق.

فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي دوراً مهماً في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي لدولة الإمارات من خلال مساهمتها الكبيرة وتأثيرها القوي والمعنوي في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً - أدبيات البحث

١. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويعرّف كل من صندوق النقد الدولي (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (DECD) الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى. وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين، الأجانب عن (٥٠%) من رأس المال، أو يتركز (٢٥%) فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع. وبحسب تعريف الأونكتاد (UNCTAD) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.

٢. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدداً من الأشكال أهمها:

- الاستثمار المشترك: الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال التي يمتلكها أو يشارك فيها طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداها أيضاً إلى الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية.
- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تعد الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسية، وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع Subsidiaries للإنتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة.
- مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجاً نهائياً، كما يقوم الطرف الأجنبي أيضاً بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة..الخ، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.
- الاستثمار في المناطق الحرة: يهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات.

٣. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

السؤال الذي حاول عدد من الباحثين الإجابة عنه هو: هل الاستثمار الأجنبي محفز أم مثبط للنمو الاقتصادي؟ وقد انقسم الاقتصاديون إلى فريقين: أحدهما يؤكد الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي، والآخر يؤكد التأثيرات السلبية للاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي (بابكر مصطفى، ٢٠٠٨، ٢٢).

يرى **أصحاب المدرسة الأولى:** أن الاستثمار الأجنبي يحفز النمو الاقتصادي لعدة أسباب، أهمها أن هذه الاستثمارات تأتي مصحوبة بالتكنولوجيا وأساليب الإدارة والتسويق الحديثة، وبالتالي تسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى الدولة المستقبلة للاستثمار، كما أنه يسد العجز في الفوائض المالية المحلية للدول ذات المدخرات القليلة، فضلاً عن أنه يسهم في رفع كفاءة رأس المال البشري، مما يعني المساهمة بصورة مباشرة في دفع عجلة التنمية بالدول المضيفة، فالاستثمار الأجنبي يتكون من حزمة من الأصول غير الملموسة تتمثل في رأس المال، المهارات الإدارية، والتقنية الحديثة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية. وبالتالي فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يسهم في تحسين وسائل الإنتاج المختلفة سواء التقنية أو الإدارية أو التسويقية، فضلاً عن تطوير البنية الأساسية للدول المضيفة.

ويرى **أصحاب المدرسة الثانية:** أن الاستثمارات الأجنبية لها العديد من التأثيرات السلبية، منها عمليات الاحتكار والسيطرة على أصول الثروة القومية، واستنزاف موارد الدولة المتلقية لهذه الاستثمارات من خلال تحويل أرباحها إلى الخارج. كما أن الاستثمارات

الأجنبية المباشرة قد تؤثر في القدرة التنافسية للصناعات المحلية، ما قد يحدث كساداً أو إنهياراً الصناعات الوطنية الناشئة، أو الصغيرة الحجم، فضلاً عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تزايد نفوذ الشركات متعددة الجنسية على خريطة اقتصاديات الدول المضيفة، وما يصاحب ذلك من اختراق لقطاعات حيوية عديدة. والعديد من أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية تشير إلى أن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى إضعاف السيطرة الوطنية على الاقتصاد، حيث تتمتع الشركات العالمية متعددة الجنسيات بقوة وسيطرة تتجاوز صلاحيات هذه الدول وقدراتها، كما تمتلك من القوة الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة الشركات المحلية في هذه الدول. وحين تهتم الدول بالصناعة، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كثير من الحالات تنتج سلعاً لا تستجيب لاحتياجات السوق المحلية، قد لا تكون في متناول دخول الطبقات الوسطى أو الدنيا من المجتمع، وإنما تستهلكها طبقة الصفوة، أو النخبة في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع، تعززها الإعلانات التجارية، التي تقوم بدور فعّال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤. أهداف دولة الإمارات من الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى دولة الإمارات تسعى إلى توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية لتحقيق جملة من الأهداف، منها*:

- نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة في الدولة.
- تنويع القاعدة الإنتاجية.
- التركيز على الصناعات كثيفة رأس المال والمشروعات المعتمدة على الخامات المتوافرة محلياً من النفط والغاز الطبيعي.
- بناء مجتمع قائم على المعرفة المعاصرة مع الحفاظ على المكتسبات الوطنية.
- التركيز على تطوير قطاعات تقنية المعلومات والاتصالات والصحة.
- التوجه نحو المشاريع الصناعية الضخمة.

٥ - دولة الإمارات: المناخ المثالي للاستثمار

هناك عدد من المبررات القوية التي تجعل من المناخ الاستثماري في دولة الإمارات مناخاً مثالياً، نذكر منها:

- **موقع فريد واستراتيجي:** تتميز دولة الإمارات بموقعها الاستراتيجي بين قارات العالم، مما أهلها أن تكون حلقة وصل بين المناطق الرئيسة العالمية النشطة إنتاجاً أو استهلاكاً، فهي تتوسط على سبيل المثال ما بين دول اتحاد جنوب شرق آسيا واليابان النشطة اقتصادياً وإنتاجياً، وبين منطقة الشرق الأوسط التي تمثل سوقاً استهلاكياً كبيراً فضلاً قربها من دول الاتحاد الأوروبي وجزء من أفريقيا.
- **بنية تحتية واتصالات على مستوى عالمي:** عملت دولة الإمارات وخاصة إمارتي أبوظبي ودبي خلال السنوات الماضية على إنشاء بنية تحتية متينة مميزة على مستوى الشرق الأوسط، شملت شبكة طرق واتصالات ومطارات وموانئ حديثة وغير ذلك.

* الإمارات العربية المتحدة، إمارة أبو ظبي، دائرة التخطيط والاقتصاد، قطاع التخطيط والإحصاء، إدارة الدراسات، الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبو ظبي: دراسة تحليلية، أغسطس ٢٠٠٨،ص٢٢.

-**موارد بشرية مؤهلة:** على الرغم من أن عدد سكان الدولة قليل نسبياً وكاد أن يكون عقبة أمام التطور والتنمية الاقتصادية، فإن السياسات الحكومية الرشيدة قد تجاوزت هذه المشكلة بفتح الباب أمام الخبرات البشرية المتطورة والمؤهلة ومن مختلف دول العالم ولمختلف التخصصات العلمية والفنية الضرورية لرفد عجلة التنمية.

-**اتفاقيات دولية:** أبرمت دولة الإمارات عدة اتفاقيات ثنائية وإقليمية ودولية تسهل انسياب رؤوس الأموال والبضائع بينها وبين هذه الدول.

-**مناطق حرة ومدن صناعية:** عملت دولة الإمارات على تحفيز الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال إنشاء المناطق الحرة والصناعية، التي يمكن إقامة وتملك المشاريع فيها بنسبة (١٠٠%) والاستفادة من التسهيلات والخدمات المقدمة، ومنها ما أصبح اسمها متداولاً على المستوى الدولي كالمنطقة الحرة في جبل علي - دبي.

-**محدودية الضرائب:** الإمارات العربية المتحدة من الدول القليلة جداً في العالم التي لا تفرض ضرائب أو تفرض بعض الضرائب ولكن بنسبة متدنية.

-**وجود مصادر مهمة للطاقة:** يعد النفط المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في دولة الإمارات، إذ تشكل عائدات النفط والغاز ومشتقاتهما نحو (٣٥%) من الناتج المحلي الإجمالي للإمارات و (٨٠%) من العائدات الحكومية و (٩٠%) من الصادرات.

-**استغلال أمثل للفوائض المالية:** تعد الإمارات العربية من أكثر دول العالم من حيث استغلال الفوائض المالية الناتجة من مبيعات النفط، حيث تعمل جاهدة للاستفادة من توافر السيولة النقدية بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة التي تسهم في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

-**المؤسسات المالية:** تتوافر في دولة الإمارات شبكة جيدة من المؤسسات المالية واللازمة لتسهيل انسياب رؤوس الأموال ولخدمة المستثمرين المواطنين والأجانب.

ثالثاً - التحليل القياسي

أ. الأنموذج

سيتم بناء الأنموذج القياسي لمعرفة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (١٩٨٠ -٢٠٠٩)، إذ يعبر الأنموذج عن كون الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع أو معتمد يمثل دالة في مجموعة من المتغيرات المستقلة وعلى النحو الآتي:

$$GDP = F(G , FDI , OP , INF , L)$$

حيث:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

G : الإنفاق الحكومي (العام)

FDI : رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة

OP : درجة الانفتاح الاقتصادي، وهي عبارة عن ناتج قسمة إجمالي الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي

INF : معدل التضخم

L : قوة العمل

ب. وصف متغيرات الأنموذج

١. الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP)

يعد الناتج المحلي الإجمالي واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويمثل مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً خلال مدة زمنية معينة، عادةً تكون سنة. وهو أحد الطرائق لقياس حجم الاقتصاد.

لقد شهد اقتصاد دولة الإمارات تطوراً ملحوظاً خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٩) مدعوماً بتنامي عائدات النفط نتيجة لتصاعد أسعاره في السوق الدولية ووصولها إلى مستويات قياسية خصوصاً في السنوات الأخيرة من المدة المذكورة، وكذلك نمو الكميات المنتجة من النفط من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٩، الأمر الذي أنعكس على ارتفاع وتيرة النشاط الاقتصادي بفعل تنفيذ مشاريع ضخمة حكومية وخاصة، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من (٢٩.٦٢٦) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٢٤٨.٧٨٩) مليار دولار عام ٢٠٠٩، كل ذلك أدى إلى أن يتجاوز معدل النمو نسبة (٧٤٠%)، بعبارة أخرى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات قد تضاعف ما يقارب من سبع مرات ونصف خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٩) [أنظر الجدول ١].

وشهد عام ٢٠٠٧ ارتفاعاً حاداً في الأسعار وتكاليف الإنتاج، وخاصة في قطاع البناء والتشييد وارتفاع أسعار السلع والمواد الأولية والواردات، مما حد من اندفاع النمو الاقتصادي، وفي المقابل شهد النصف الثاني من العام نفسه حدوث الأزمة المالية العالمية وما تبعها من انعكاسات وتبعات بلغت أوجها خلال الربع الأخير من العام، وقد ظهرت آثار الأزمة بشكل أكثر وضوحاً على القطاع المالي وقطاع الإنشاءات، وهما من القطاعات القيادية الرئيسة في اقتصاد الدولة. ومع ذلك يبقى معدل نمو اقتصاد الدولة عام ٢٠٠٨ مرتفعاً مقارنة بمعدلات النمو العالمية.

تصدت دول العالم ومنها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة الأزمة من خلال تبنيها عدة سياسات على المستويين، السياسة المالية والسياسة النقدية، بقصد تحفيز الطلب الكلي الذي نجم عنه نقص واسع في الطلب الاستهلاكي، حيث ضخت الحكومة كميات كبيرة من السيولة في نظامها المالي، وتبنت تشريعات جديدة لتحسين وتنظيم وتقديم النصح للمصارف التجارية والاستثمارية لتؤدي بالنهاية لضبط أنشطتها المختلفة. لذلك عدت هذه السياسات ناجحة في عكسها التراجع الحاصل ابتداءً من الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩ التي أدت إلى تراجع مؤشرات الاتجاهات الكلية للناتج المحلي الإجمالي الناجمة عن التخوف. ويلاحظ أن النتائج المشجعة بدأت تظهر في الأسواق المالية وسوق العقارات، التي ربما تعد مؤشراً على الخروج من حالة التردد التي سادت تلك الأسواق في السابق، كما أسهمت الإجراءات الحكومية من خلال حزمة معالجاتها للنشاط الاقتصادي في إبعاد حالة الشعور بالخوف لدى المؤسسات والأفراد من خلال تحريك النشاط الاقتصادي والذي يؤدي بالتالي إلى تحريك الطلب الكلي*.

* دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، التقرير التحليلي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لدولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٠٩،ص٣٢.

٢. الإنفاق الحكومي Governmental Expenditure (G)

يعد الإنفاق العام وسيلة لإشباع الحاجات العامة، ومن ثم فقد احتل أهمية خاصة في نطاق دراسة المالية العامة، فقد جعلت منه المدرسة التقليدية سبباً وحيداً يبرر حصول الدولة على الإيرادات العامة بمعنى أن الدولة لا تحصل على الإيرادات العامة إلا بقصد تمويل النفقات العامة، ويمكن تعريف الإنفاق العام بأنه المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام.

يتكون هيكل النفقات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة بحسب التقسيم الاقتصادي من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية. النفقات الجارية تتكون من ثلاثة مكونات رئيسة هي: الأجور والرواتب، ما ينفق على شراء السلع والخدمات، وأخيراً التحويلات الجارية. والنفقات الحكومية الجارية تشمل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي (مشروعات البنية الأساسية) أو زيادة في رأس المال الإنتاجي (مؤسسات وهيئات حكومية) ويغلب عليها طابع الدورية والتكرار من سنة إلى أخرى، ويطلق عليها أحياناً النفقات العادية، ويتم تمويلها من خلال الإيرادات العادية والتي تعد الضرائب أهمها. وهي نفقات ضرورية لتشغيل المرافق العامة بمختلف مستوياتها الإدارية وأيضاً ضرورية لتأدية الأعمال الحكومية وتشمل الرواتب والأجور ومصروفات الصيانة وفواتير المياه والكهرباء وقيمة كافة المستلزمات والأدوات اللازمة لتسيّر عمل الحكومة بجميع وحداتها.

أما النفقات الرأسمالية فتمثل نفقات استثمارية على المشروعات التطويرية ومشروعات البنية الأساسية بكافة مجالاتها في الدولة، فهي تتكون من الإنفاق التطويري على المشروعات الحكومية (نفقات إنمائية)، والإنفاق الرأسمالي المتعلق بالمصروفات الخاصة (القروض والمساهمات)، والتحويلات الرأسمالية.

ومن خلال بيانات الجدول ١ نلاحظ أن النفقات الحكومية في تزايد مستمر طيلة مدة البحث، وعلى الرغم من الجانب الإيجابي لهذه المسألة إلا أن هناك جانباً سلبياً يترتب على هذا التزايد، وهو أن الزيادة المستمرة في النفقات الحكومية ليست مقبولة، فهي علاوة على أنها استهلاك للموارد العامة، فهي ترتب آثاراً سلبية على المدخرات الحكومية اللازمة لتمويل عملية التنمية، من هنا ينبغي وضع النفقات الحكومية وخاصة الجارية في الحدود التي تكفل استقرار الفائض الجاري وتنميته*. فقد ارتفعت النفقات الحكومية من (١٠.٠٣٧) مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى (٧٨.٦٦٧) مليار دولار عام ٢٠٠٩ وبنسبة نمو بلغت (٦٨٤%) بعبارة أخرى النفقات الحكومية في دولة الإمارات قد تضاعفت ما يقارب من سبع مرات خلال المدة (١٩٨٠ -٢٠٠٩).

٣. رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment Stock (FDI)

يتضح من الجدول ١ أن هناك زيادة مستمرة في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة (داخل الدولة Inward Stock وخارج الدولة Outward Stock) حيث وصل رصيد هذه الاستثمارات في عام ٢٠٠٩ إلى (١٢٦.٩٤٦) مليار دولار، وهو ما يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للدولة في هذه السنة، بعد أن كان (٤٠٩) مليون دولار عام

* دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، تقرير عن المالية العامة، ٢٠٠١،ص١٢.

١٩٨٠، وبنسبة نمو بلغت (٣٠٩٣٨%) وهذا يعني أن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة الإمارات تضاعف أكثر من (٣٠٩) مرات خلال مدة الثلاثين عاماً، مما يعكس قدرة دولة الإمارات الكبيرة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بتوفيرها البيئة المناخية الملائمة.

٤. الانفتاح الاقتصادي Economic Openness (OP)

الانفتاح الاقتصادي هو مجموعة السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة، وتشجع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية، وتستخدم التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج القومي، ويتم ذلك في إطار إستراتيجية حضارية شاملة تستهدف دعم القدرات الذاتية للاقتصاد القومي وتعمل من خلالها على تصحيح الاختلال الهيكلي في البناء الاقتصادي والاجتماعي. وتعد سياسة الانفتاح الاقتصادي أنموذجاً عاماً نجد تطبيقاً له في جميع دول العالم اليوم سواءً كانت دول متقدمة أو متخلفة رأسمالية أو اشتراكية، والانفتاح الاقتصادي كسياسة أو كمنهج للتنمية الاقتصادية له حدود وضوابط يجب أن تراعى عند وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة، إذ إنه يعد مفهوماً نسبياً مطلقاً بمعنى التطبيق العلمي له يأخذ درجات وأنماطاً ومستويات مختلفة بحسب طبيعة الاقتصاد القومي هل هو متقدم أم متخلف؟ وبحسب طبيعة النظام الاقتصادي هل هو اشتراكي أم رأسمالي؟

وتقاس درجة الانفتاح الاقتصادي بقسمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، وكلما كانت النتيجة قريبة إلى (١٠٠%) دّل ذلك على الانفتاح الاقتصادي الكبير على العالم الخارجي. ومن خلال بيانات الجدول ١ نجد أن درجة الانفتاح الاقتصادي لدولة الإمارات تراوحت بين (٤٧%) و (٨٧%) خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٩م) وبمتوسط درجة انفتاح بلغت (٦٨%) والتي تشير إلى الانفتاح الاقتصادي الكبير نسبياً، وانحراف معياري (٠.١٠٢) حيث تشير هذه القيمة إلى التجانس الكبير في مستويات الانفتاح الاقتصادي خلال المدة المذكورة ناتجة من السياسة الاقتصادية الثابتة فيما يتعلق بالصادرات خلال مدة البحث.

٥. التضخم Inflation (INF)

يمثل التضخم الحالة التي يرتفع فيها المتوسط العام لأسعار السلع والخدمات. وتنقسم أسباب حدوث التضخم على نوعين أساسين، وذلك بحسب منشئه: سمي النوع الأول بالتضخم الناجم عن الطلب وهو ذلك النوع من التضخم الذي ينشأ بسبب تزايد الطلب الكلي على السلع والخدمات لأسباب تتعلق بالبنية الاقتصادية المحلية وبدرجة الانفتاح الاقتصادي، ففي معظم الاقتصاديات التي تمر بفترات تحول إلى نظام السوق ينشأ تزايد في الطلب الكلي ينتج عنه ارتفاعات متلاحقة في المستوى العام للأسعار. أما النوع الثاني فيسمى التضخم الناتج عن تزايد التكلفة، وينتج هذا النوع من التضخم عن إرتفاع تكلفة المنتجات المحلية والمستوردة، كأن ترتفع أسعار النفط مثلاً أو أسعار المواد الخام والتي ينتج عنها ارتفاع عام في المستوى العام للأسعار. وتجدر الإشارة هنا إلى حدوث تغيرات معينة في متغيرات اقتصادية محددة تسهم في إحداث التضخم، إذ تعد زيادة النفقات الحكومية مثلاً عاملاً أساسياً في حدوث التضخم، ويكمن إرجاع هذا النوع من التضخم إلى جانب الطلب الكلي حيث تمثل النفقات الحكومية جانباً هاماً من الطلب الإجمالي في

الاقتصاد. وهناك عوامل أساسية تسهم في حدوث التضخم نذكر منها: زيادة الكتلة النقدية، الزيادة في النفقات الحكومية، ارتفاع أسعار المواد الخام، انخفاض أسعار الصرف، الانفتاح الاقتصادي، الزيادة في عدد السكان، سوء الإدارة النقدية، انخفاض مستوى الإنتاجية. وهنا تجدر الإشارة إلى أن السياسة النقدية في البلد تعد المحدد الأول لنجاح الحكومة في القضاء على مشاكل التضخم والبطالة. إن التضخم كان من أهم التحديات التي واجهت دولة الإمارات خلال السنوات الماضية، حيث يلاحظ من بيانات الجدول ١ أن مستويات التضخم في دولة الإمارات خلال المدة (١٩٨٣-٢٠٠٣) كانت متدنية جداً، حيث تراوحت بين (٠.٦% -٥.٥%)، ولكن أرتفع التضخم بصورة كبيرة في السنوات الماضية نتيجة الإقبال الكبير للعمالة الوافدة إلى الدولة، مما ترتب عليه ارتفاع أسعار الإيجارات والعقارات، حيث وصل معدل التضخم إلى أعلى مستوياته منذ أكثر من (٢٨) سنة، حيث بلغ (١٢.٢٦%) عام ٢٠٠٨. عموماً فقد أرتفع التضخم سريعاً في الأعوام الأخيرة في جميع دولة منطقة الخليج العربي والتي تعد أكبر منطقة مصدرة للنفط في العالم، حيث نمت الاقتصادات بفضل ارتفاع أسعار النفط إلى نحو خمسة أمثالها منذ عام ٢٠٠٢. وقد تبنت دولة الإمارات سياسة جديدة لتقليل معدلات التضخم إلى أقل نسبة ممكنة، حيث أثمرت هذه السياسة عن تراجع معدل التضخم إلى (١.٥٦%) في عام ٢٠٠٩، كما أنه من المتوقع أن يكون معدل التضخم في عام ٢٠١٠ بحدود (٣%)*

إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، وبذلك فان التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن الكلف النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل، ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انكماش النشاطات الاقتصادية، وبالتالي فإن الانكماش يقود في النهاية إلى إفلاس الشركات ويقوم المستثمرون المحليون ببيع مجوداتهم إلى المستثمرين الأجانب بأسعار منخفضة، وقد ينتج عن ذلك توسع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Hemmer, 1973, 24).

٦. قوة العمل (L) Labor Power

إن نمط النمو الذي ساد منطقة الخليج اعتمد على الاستثمار في قطاعات تتطلب عمالة كثيفة، وهذا ما أدى إلى تزايد معدلات استقدام العمالة الوافدة بوتيرة متسارعة في القطاع الخاص، لتصل إلى مستويات غير مسبوقة في كل من دولة الإمارات (٣١%) والبحرين (١٧.٨%) عام ٢٠٠٨.

إن الاستقرار الأمني والسياسي في دولة الإمارات فضلاً عن الازدهار الاقتصادي القوي الذي تشهده الدولة، أسهما في صقل صورتها عربياً وعالمياً لتتحول إلى واحة آمنة قادرة على استقطاب العمالة التي تفد إلى أرضها من مختلف أنحاء العالم. إذ إن عدد المقيمين في الدولة ينمو بمعدل سنوي (٦%)، كما أن غياب الضرائب وفرص العمل العديدة التي تقدمها الدولة تعد أهم العوامل التي تجتذب العمالة الأجنبية. غير أن الإقبال

---

*http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=364881

على العمل في الإمارات ونمو أعداد الوافدين إلى الدولة، كانت لهما انعكاساتهما على المعيشة، إذ تسببا في رفع مستويات الطلب على المساكن ما أدى بالتالي إلى ارتفاع حاد في الإيجارات. فضلاً عن ذلك، ارتفعت أسعار السلع الأساسية والخدمات مثل المواد الغذائية وخدمات التعليم والرعاية الصحية[**].

يتضح من الجدول ١ أن هناك زيادة مستمرة في قوة العمل في دولة الإمارات، حيث وصل إجمالي عدد العاملين في الدولة عام ٢٠٠٩ إلى (٢.٨٨٤) مليون عامل بعد أن كان (٥٤٨) ألف عامل عام ١٩٨٠، وبنسبة نمو بلغت (٤٢٣%) وهذا يعني أن حجم العمال في دولة الإمارات قد تضاعف أكثر من أربع مرات خلال مدة الثلاثين عاماً.

الجدول ٢
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	القيمة الصغرى		القيمة العظمى		المتوسط	الانحراف المعياري
	القيمة	السنة	القيمة	السنة		
GDP (مليون $)	21,674	1986	294,170	2008	72,186.67	70,562.60
G (مليون $)	8,475	1984	78,667	2009	21,629.97	16,619.03
FDI (مليون $)	393	1981	126,946	2009	17,137.17	35,285.42
OP	%47	1986	%87	2007	%68	%10
INF	%0.6	1990	%12.26	2008	%4.75	%2.99
L (١٠٠٠ شخص)	548	1980	2,884	2009	1,478.90	766.74

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة البرنامج SPSS

ج. الأساليب القياسية المستخدمة لتحليل الأنموذج

١. تقدير الأنموذج

لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية على بيانات البحث، وكانت نتائج تقدير أفضل أنموذج كما في الجدول الآتي:

الجدول ٣
نتائج التقدير لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد بدولة الإمارات خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٩)

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري للمعامل	قيمة t	مستوى المعنوية
Constant	-3519.5	5279.711	-0.67	0.51
FDI	1.396	0.076	18.47	0.00

[**] http://www.ameinfo.com/ar-36091.html

INF	1744.25	589.15	9.25	0.00
L	29.415	3.179	2.96	0.01
معامل الارتباط المتعدد R	٠.٩٩			
معامل التحديد R2	%٩٩			

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج البرنامج SPSS

من الجدول أعلاه يتبين الأنموذج الخطي العام المقدر قد أعطى أفضل النتائج وهو كالآتي: GDP = -3519.5 + 1.396*FDI + 1744.25*INF + 29.415*L يتبين من الجدول أعلاه ما يأتي:

- عدم وجود تأثير معنوي من قبل كلاً من الإنفاق الحكومي ودرجة الانفتاح الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لأن مستوى المعنوية لكل منها كان أكبر من (٥%).
- باستبعاد تأثير كلٍ من معدل التضخم وقوة العمل، فإنه كلما زاد رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار مليون دولار فستقابله زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بمقدار (١.٣٩٦) مليون دولار.
- باستبعاد تأثير كلٍ من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقوة العمل، فإن زيادة معدل التضخم بـ (١%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة بأكثر من (١.٧٤٤) مليار دولار.
- باستبعاد تأثير كلٍ من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل التضخم، فإن زيادة حجم العمالة بـ (١٠٠٠) شخص يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة بمقدار (٢٩.٤١٥) مليون دولار.
- اعتماداً على قيم اختبار t لتأثير المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي الإجمالي، نجد أن رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو أقوى المتغيرات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي، يليه معدل التضخم ثم قوة العمل.
- من خلال قيمة معامل الارتباط المتعدد Multiple Correlation Coefficient يظهر هناك علاقة قوية جداً وموجبة بين رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل التضخم وقوة العمل من جهة، والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى، فزيادة قيم هذه المتغيرات معاً بمقدار ثابت يكاد يقابلها الزيادة نفسها في الناتج المحلي الإجمالي.
- تشير قيمة معامل التحديد Coefficient of Determination أو ما يعرف بمربع معامل الارتباط المتعدد، فإن (٩٩%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات سببها رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل التضخم وقوة العمل، في حين (١%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي سببها متغيرات أخرى غير مضمنة في الأنموذج. بهذا تتضح القدرة التفسيرية العالية لنموذج البحث في تفسير العلاقة بين متغيرات البحث.

٢. إختبار معنوية الأنموذج

أظهرت نتائج الأنموذج المقدر أنه معنوي من الناحية الإحصائية عند مستوى

معنوية (١%)، بمعنى أن هناك تأثيراً معنوياً من قبل المتغيرات المستقلة الثلاثة مجتمعة (رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، معدل التضخم، قوة العمل) على المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) كما يظهر ذلك جدول تحليل التباين الآتي:

الجدول ٤
الجدول تحليل التباين للأنموذج المقدر

مصادر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباينات	قيمة اختبار F	مستوى المعنوية
الانحدار	142624185649.5	3	47541395216.5	٦٩٨.٦٨	٠.٠٠
الأخطاء (البواقي)	1769148531.2	26	68044174.3		
الكلي	144393334180.7	29			

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج البرنامج SPSS

٣. علاقة المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع

لمعرفة علاقة كل متغير مستقل بالمتغير التابع بصورة منفردة، تم حساب معاملات الارتباط الجزئية Partial Correlation Coefficient التي تبين العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع بثبات أثر أو استبعاد المتغيرات المستقلة الأخرى ذات التأثير المعنوي في المتغير التابع، حيث كانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول ٥
معاملات الارتباط الجزئية بين متغيرات الأنموذج المقدر مع نسب المساهمة

المتغيران	المتغيرات المستبعدة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	نسبة المساهمة
GDP & FDI	INF & L	٠.٩٦	٠.٠٠	%٩٣
GDP & INF	FDI & L	٠.٥٠	٠.٠٢	%٢٥
GDP & L	FDI & INF	٠.٨٨	٠.٠٠	%٧٧

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة البرنامج SPSS

يتضح من الجدول أعلاه ما يأتي:

- توجد علاقة قوية جداً وموجبة بين رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة والناتج المحلي الإجمالي باستبعاد أثر كلٍ من معدل التضخم وقوة العمل، وهي علاقة معنوية عند مستوى (١%)، كما أن (٩٣%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي يمكن إرجاعها إلى رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتبين من الشكل ١ التطابق الكبير بين تطور نمطي المتغيرين خلال مدة البحث.
- توجد علاقة متوسطة القوة وموجبة بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي باستبعاد أثر كلٍ من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقوة العمل، وهي علاقة معنوية عند مستوى (٥%)، كما أن (٢٥%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي يمكن إرجاعها إلى معدلات التضخم، حيث يلاحظ من الشكل ٢ ضعف العلاقة بين المتغيرين لغاية عام ٢٠٠٠، إذ إن التقلبات الكبيرة في معدلات التضخم لم تقابلها

التقلبات نفسها في الناتج المحلي الإجمالي بل كانت الزيادة شبه ثابتة في قيم الناتج المحلي الإجمالي طيلة المدة (١٩٨٠ -٢٠٠٠)، ولكن بعد عام ٢٠٠٠ يلاحظ أن نمط التغير في قيم المتغيرين ساده كثير من التطابق.

- توجد علاقة قوية جداً وموجبة بين قوة العمل والناتج المحلي الإجمالي باستبعاد أثر كلٍ من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل التضخم، وهي علاقة معنوية عند مستوى (١%)، كما أن (٧٧%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي يمكن إرجاعها إلى قوة العمل، إذ يلاحظ من الشكل ٣ أنه على الرغم من الزيادة الخطية في قوة العمل طيلة مدة البحث (١٩٨٠ -٢٠٠٩) إلا أن اتجاه الزيادة سار بنفس مسار زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل ١

تطور رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الناتج المحلي الإجمالي (مليون درهم) في دولة الإمارات خلال المدة (١٩٨٠ -٢٠٠٩)

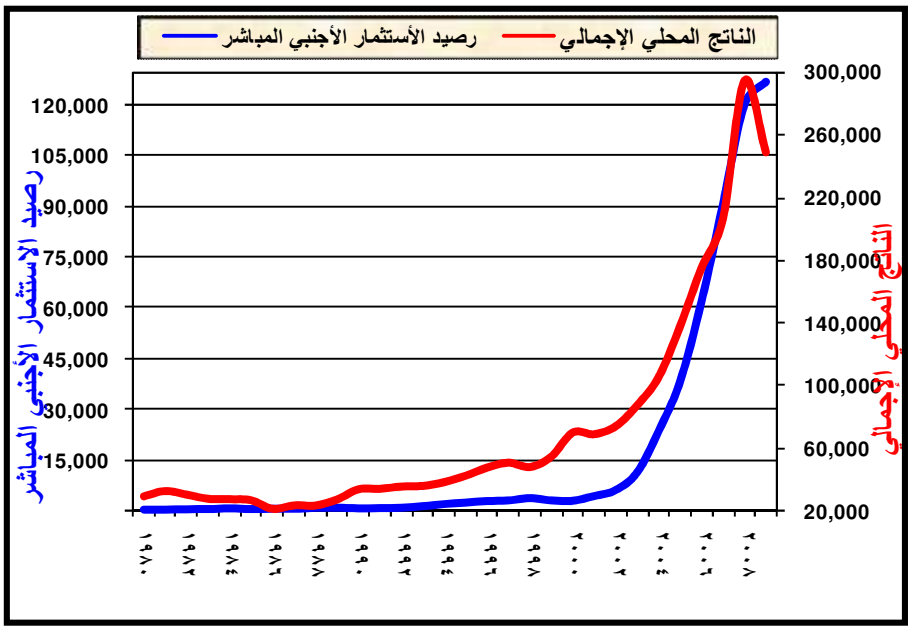

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Excel

الشكل ٢

تطور معدلات التضخم مع الناتج المحلي الإجمالي (مليون درهم) في دولة الإمارات خلال المدة (١٩٨٠ -٢٠٠٩)

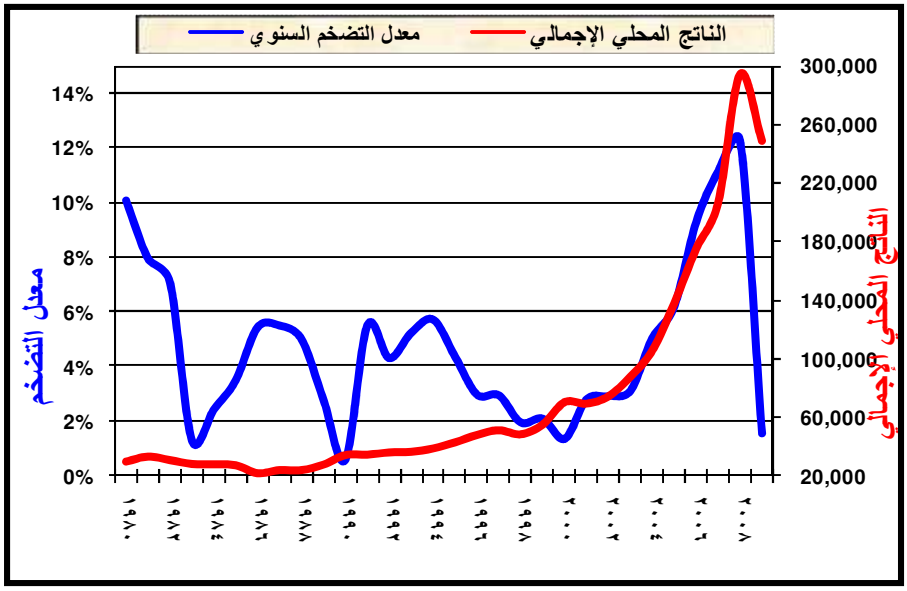

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Excel

الشكل ٣

تطور قوة العمل (١٠٠٠ شخص) مع الناتج المحلي الإجمالي (مليون درهم) في دولة الإمارات خلال المدة (١٩٨٠ -٢٠٠٩)

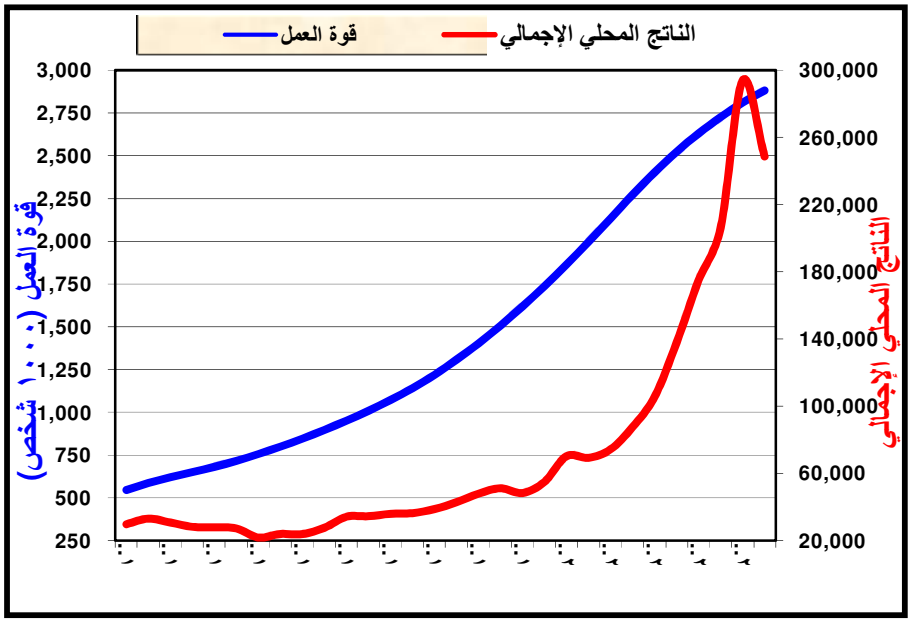

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Excel

٤. خلو الأنموذج من المشكلات القياسية

كما أظهرت نتائج تقدير أنموذج البحث، خلو الأنموذج من مشكلات نماذج الاقتصاد القياسي، حيث تظهر هذه المشكلات عند عدم تحقق شروط الأنموذج الخطي العام، والتي يترتب عليها تحيزات التقديرات وعدم دقتها وكذلك عدم دقة التنبؤات، وعلى النحو الآتي:

مشكلة عدم تجانس التباين Heteroscedasticity Problem

أحد شروط تقدير أنموذج الانحدار الخطي هو ثبات أو تجانس تباين الخطأ العشوائي في الأنموذج، ولضمان تحقق ذلك يجب أن لا تكون هناك علاقة بين قيم المتغيرات المستقلة وقيم الخطأ العشوائي المقدر من الأنموذج، بمعنى أن التباين في قيم الخطأ العشوائي لا ينتج بسبب التباين في قيم كل متغير مستقل في الأنموذج. وعند حصول هذه المشكلة فإن مقدرات الأنموذج تصبح متحيزة وغير كفوءة، كما أن الاختبارات الإحصائية لمعاملات الأنموذج المقدرة لا يمكن الاعتماد عليها unreliable. ومن الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين هو اختبار معامل ارتباط الرتب لـ سبيرمان Spearman Rank Correlation حيث يتم حساب معامل ارتباط الرتب بين القيم المطلقة للأخطاء العشوائية المقدرة من الأنموذج وبين قيم كل متغير مستقل ومن ثم استخدام اختبار t لمعنوية معامل الارتباط (إبراهيم، ٢٠٠٢، ٢٠٥ - ٢٠٧).

الجدول ٦

معاملات ارتباط سبيرمان بين المتغيرات المستقلة والخطأ العشوائي في الأنموذج المقدر

المتغيرات المستقلة	معاملات الارتباط مع الأخطاء	قيم اختبار t	مستوى المعنوية
FDI	0.07	0.368	0.70
INF	0.01	0.051	0.97
L	0.09	0.461	0.63

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة البرنامج SPSS

يلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط غير معنوية عن مستوى معنوية (٥%)، مما يدل على عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين في أنموذج البحث المقدر.

مشكلة التداخل الخطي المتعدد Multicollinearity Problem

تحصل مشكلة التداخل الخطي المتعدد في بيانات السلاسل الزمنية عندما تكون قيم متغيرين مستقلين أو أكثر تتطور خلال مدة زمنية معينة بنفس الاتجاه والتغير. ويترتب على وجود المشكلة تحيز قيم المعاملات المقدرة (الميول) كما أن تباينات هذه المعاملات ستكون كبيرة جداً، مما يؤدي إلى عدم الوثوق بنتائج الأنموذج. وتنشأ هذه المشكلة في الأنموذج القياسي عندما يكون معامل أو أكثر من معاملات ارتباط بيرسون بين كل متغيرين مستقلين يتجاوز (±٠.٩٥)، ومن الأساليب التي تستخدم للكشف عن جود المشكلة

هي حساب عامل تضخم التباين Variance Inflation Factor والذي يرمز له اختصاراً بـــ VIF والذي يحسب من المعادلة الآتية:

$$VIF = \frac{1}{1 - R_j^2} \qquad j = 1,2, \ldots$$

حيث يمثل R_j^2 معامل التحديد في أنموذج انحدار فيه المتغير التابع هو Xj وبـــاقي المتغيرات هي متغيرات مستقلة. فإذا كانت VIF>10 دلّ ذلك على وجود مشكلة الازدواج الخطي المتعدد في الأنموذج (إبراهيم وآخرون، ٢٠٠٢، ٢٧٢-٢٧٣).

الجدول ٧
قيم عوامل تضخم التباين للأنموذج المقدر

المتغيرات المستقلة	قيم VIF
FDI	3.03
INF	1.33
L	2.53

المصدر: من إعداد الباحثين بواسطة البرنامج SPSS

يتبين من الجدول أعلاه أن جميع قيم VIF هي أقل من (١٠) مما يدلّ علـــى خلـــو نموذج البحث المقدّر من مشكلة الازدواج الخطي المتعدد.

مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation Problem

تحدث هذه المشكلة في بيانات السلاسل الزمنية Time Series أكثر مما هـــو عليـــه الحال في بيانات المقطع العرضي Cross-Section وتحصل هذه المشكلة نتيجة لترابط قيم الخطأ العشوائي في أنموذج الانحدار المقدر، إذ ينص أحد شروط بناء أنموذج الانحـــدار الخطي على استقلالية قيم الخطأ العشوائي بعضها عن البعض الآخر. ومن نتائج وجـــود هذه المشكلة هي أن معاملات الأنموذج المقدرة سوف لن تكون كفوءة (لـــيس لهـــا أقـــل التباينات) وبالتالي فإن تنبؤات المتغير التابع في الأنموذج سوف لن تكون صحيحة. ومـــن اختبارات الكشف عن وجود هذه المشكلة هو اختبار دربن -واتسن Durbin-Watson والذي يرمز له اختصاراً بـــ D.W والذي يحسب من المعادلة الآتية:

$$D.W = 2\left(1 - \frac{\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum_{t=2}^{n} e_t^2}\right)$$

حيث e_t هو الخطأ العشوائي المقدر من الأنموذج والذي يمثل الفرق ما بين القـــيم الفعلية للمتغير التابع والقيم المقدرة له من الأنموذج المقدر.

ومن جدول Durbin-Watson الموجود في غالبيـــة كتـــب الاقتصـاد القياســـي يـــتم استخراج الحدين الأدنى والأعلى لـــ D-W أي d_L و d_U اعتماداً على عدد المتغيـــرات

المستقلة في الأنموذج و n (حجم العينة) و α (مستوى المعنوية)، تتم مقارنة قيمة D.W بالقيمتين d_L و d_U بحسب الآتي (بسام واخرون، ٢٠٠٢، ٢٣٨ -٢٤١):

أ. إذا كانت $0 < D.W < d_L$ فذلك يبين وجود مشكلة الارتباط الذاتي (ارتباط ذاتي موجب).

ب. إذا كانت $d_L < D.W < d_U$ فإنه من غير المؤكد وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

ت. إذا كانت $d_U < D.W < 4 - d_U$ فذلك يعني لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي.

ث. إذا كانت $4 - d_U < D.W < 4 - d_L$ فإنه من غير المؤكد وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ج. إذا كانت $4 - d_L < D.W < 4$ فذلك يعني وجود مشكلة الارتباط الذاتي (ارتباط ذاتي سالب).

ومن نتائج تقدير الأنموذج فإن D.W=2.46، ومن جدول Durbin-Watson واعتماداً على عدد المتغيرات المستقلة=3 و n=30 و α =1% فإن $d_L = 1.01$ و $d_U = 1.42$ نجد أن:

$$d_U < D.W < 4 - d_U \;\varpi\; 1.42 < 2.46 < 2.58$$

مما تقدم نستنتج خلو أنموذج البحث من مشكلة الارتباط الذاتي.

٥. دقة التنبؤات

مما تقدم لاحظنا القدرة التفسيرية العالية للأنموذج من خلال قيمة معامل التحديد البالغة (٩٩%)، وكذلك من خلال تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع، وتأثير هذه المتغيرات مجتمعة، فضلاً خلو الأنموذج المقدر من جميع مشاكل النماذج القياسية، كل هذه الأسباب تقود إلى دقة التنبؤات بالناتج المحلي الإجمالي في أية سنة مستقبلية، وذلك بعد معرفة قيم كل من: رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، معدل التضخم، وقوة العمل في تلك السنة. وعند محاولة التنبؤ بقيم الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٩) باستخدام الأنموذج المقدر نجد أن هناك تقارباً كبيراً بين هذه القيم والقيم الفعلية، مما يدل على كفاءة ودقة الأنموذج في عملية التنبؤ، ويتضح ذلك من الشكل الآتي:

الشكل ٤
تطور الناتج المحلي الإجمالي بدولة الإمارات خلال الفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٩) (مليون دولار) الفعلي والمقدر باستخدام أنموذج البحث المقدر

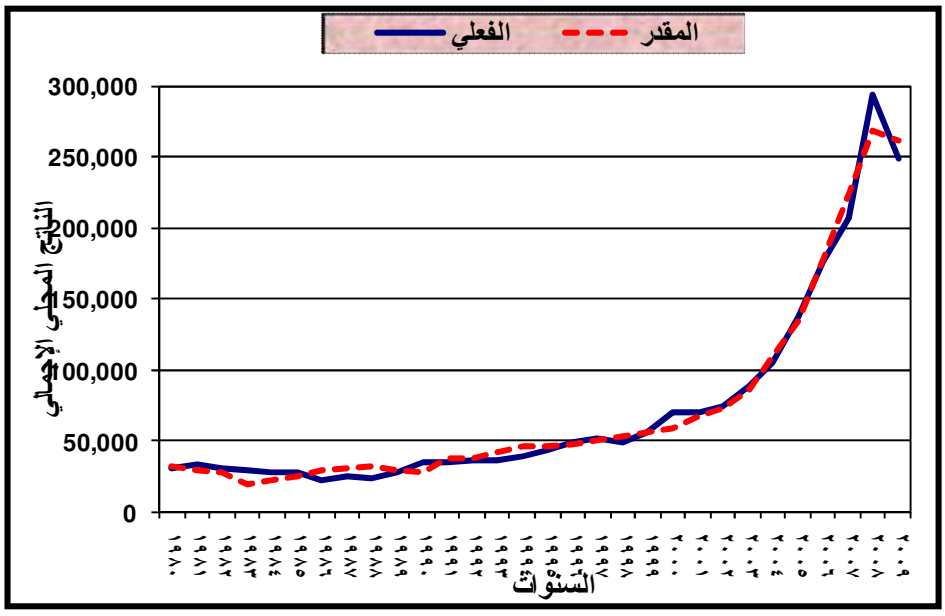

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام البرنامج Excel

رابعاً - النتائج والتوصيات

أ. النتائج

١. كان نمو الناتج المحلي الإجمالي سريعاً خلال المدة (١٩٨٠ -٢٠٠٩)، إذ بلغت نسبة النمو (٧٤٠%) بعبارة أخرى الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات قد تضاعف ما يقارب من سبع مرات ونصف خلال هذه المدة.

٢. النمو الكبير في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة (داخل الدولة وخارج الدولة) خلال مدة البحث، حيث وصل في عام ٢٠٠٩ إلى ما يقارب (١٢٧) مليار دولار (أكثر من ٤٦٦.٥ مليار درهم إماراتي) وهو ما يعادل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للدولة في هذا العام.

٣. عدم وجود تأثير معنوي من قبل كلٍ من الإنفاق الحكومي ودرجة الانفتاح الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث.

٤. أن لرصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة أثراً قوياً على الناتج المحلي الإجمالي، إذ إن كل زيادة في هذا الرصيد سواء داخل أو خارج الدولة بمقدار مليون دولار يقابله زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدولة بمقدار (١.٣٩٦) مليون دولار.

٥. زيادة معدل التضخم بـ (١%) يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة بأكثر من (١.٧٤٤) مليار دولار، كما أن زيادة قوة العمل بـ (١٠٠٠) شخص يؤدي إلى

زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة بمقدار (٢٩.٤١٥) مليون دولار.

٦. رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو أقوى المتغيرات تأثيراً في الناتج المحلي الإجمالي، يليه معدل التضخم ثم قوة العمل.

٧. القدرة التفسيرية العالية لأنموذج البحث المقدر في تفسير العلاقة بين المتغيرات، إذ إن (٩٩%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات سببها رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدل التضخم وقوة العمل، بينما فقط (١%) من التغيرات التي تحصل في الناتج المحلي الإجمالي سببها متغيرات أخرى غير مضمنة في الأنموذج.

٨. خلو أنموذج البحث المقدر من مشكلات نماذج الاقتصاد القياسي، حيث تظهر هذه المشكلات عند عدم تحقق شروط الأنموذج الخطي العام، والتي يترتب عليها تحيزات التقديرات وعدم دقتها وكذلك عدم دقة التنبؤات.

٩. دقة وكفاءة التنبؤات في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام أنموذج البحث.

ب. التوصيات

١. شمولية الأنموذج القياسي للبحث باحتوائه على المتغيرات ذات التأثير الحقيقي الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي، من هنا يمكن استخدام هذا الأنموذج للتنبؤات بالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مستقبلاً، مما يساعد على وضع الخطط الاقتصادية بشكل سليم خصوصاً فيما يتعلق بسياسة الإنفاق العام.

٢. تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية؛ لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية. فضلاً تشجيع هذه الاستثمارات في القطاعات التي سوف يتم تخصيصها والمشاريع المرتبطة بالبنية التحتية نظراً للقدرة التقنية والإدارية والمالية التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي.

٣. تقييم مدى الاستفادة من الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة تأثيره على بعض المؤشرات الاقتصادية مثل: زيادة وتنويع الصادرات، تدريب وتوظيف العمالة، ونقل التقنية والبحث والتطوير.

٤. على الرغم من تنامي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى دولة الإمارات، فإن ندرة البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر تحول دون وجود أبحاث عميقة حول هذا المجال من المعرفة، فالحاجة ماسة إلى أبحاث تحليلية للوصول إلى تحديد المحددات الرئيسة لتدفق الاستثمار الأجنبي للإمارة.

٥. إعطاء أولوية وميزات خاصة للاستثمار الصناعي مع التركيز على الاستثمارات القائمة على رأس المال وذلك لأنها تحقق عدة أهداف، منها: استيعاب الفوائض المالية المحلية بالاشتراك مع رأس المال، الأجنبي، الطلب عليها متنام في الأسواق العالمية، والتقليل من تدفق العمالة الأجنبية التي أصبحت تشكل عبئاً على قطاع الخدمات والعقارات والتركيبة السكانية.

٦. إيجاد خارطة استثمارية متكاملة تشكل قاعدة متينة للبيانات والمعلومات يستفيد المستثمر منها في اتخاذ قرار الاستثمار بما يضمن التوطين السليم للمشاريع الاستثمارية، وبناء قاعدة للبيانات التي تتعلق بالاستثمارات، وإعداد قوائم استثمارية واضحة ومتكاملة، يتم تحديثها باستمرار في ضوء ما يطرأ من مستجدات. ويحدد فيها المناطق الجغرافية المخصصة للاستثمار مع نوع الاستثمار المطلوب.

٧. تحديد أهداف الدولة تجاه الاستثمار الأجنبي على الوجه الآتي:

§ تحقيق التوجه التصديري وتنمية الصادرات.
§ الاستفادة من البحث والتطوير المحلي في تطوير منتجات الاستثمار الأجنبي.
§ مشاركة القطاع الخاص والمواطنين في رأس مال الشركة الأجنبية في البلدان النامية.
§ نقل التقنية الضرورية والملائمة للقاعدة الإنتاجية في الإمارة.
§ إيجاد تشابكات مع القطاعات الاقتصادية.
§ مراعاة الجوانب الاجتماعية والبيئية عند اجتذاب الاستثمار الأجنبي.

الجدول ٨
متغيرات البحث لدولة الإمارات خلال المدة ١٩٨٠ -٢٠٠٩م (مليار دولار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي	الاستثمار الأجنبي المباشر	درجة الانفتاح الاقتصادي	معدلات التضخم (%)	قوة العمل (١٠٠٠)
١٩٨٠	٢٩.٦٢٦	١٠.٠٣٧	٠.٤٠٩	٠.٧٤	١٠.٠٧	٥٤٨
١٩٨١	٣٢.٩٨٨	١٢.٥٥٥	٠.٣٩٣	٠.٦٦	٧.٩٥	٥٨٨
١٩٨٢	٣٠.٦٢٧	١١.٨٥٧	٠.٤٩٦	٠.٦٠	٧.٠٩	٦٢٢
١٩٨٣	٢٨.٠٣٣	٩.٥٥٦	٠.٥٤٥	٠.٥٥	١.٣٠	٦٥٢
١٩٨٤	٢٧.٧٤٣	٨.٤٧٥	٠.٧٢٥	٠.٥٨	٢.٤٣	٦٨٣
١٩٨٥	٢٧.٠٨١	٨.٨٢١	٠.٥١٥	٠.٥٥	٣.٥٠	٧١٨
١٩٨٦	٢١.٦٧٤	٩.٣٤٨	٠.٦٠٢	٠.٤٧	٥.٤٤	٧٥٨
١٩٨٧	٢٣.٧٩٩	٩.٧٧٤	٠.٦٣٩	٠.٥٤	٥.٥٠	٨٠١
١٩٨٨	٢٣.٧٢٨	٩.٣٣٩	٠.٨٩٦	٠.٥٢	٥.٠٠	٨٤٨
١٩٨٩	٢٧.٥٠٦	٩.٩٧٢	٠.٩٣٩	٠.٦٤	٢.٧٩	٨٩٩
١٩٩٠	٣٤.٠٨٦	١٣.٧٥٢	٠.٧٦٥	٠.٦٩	٠.٦٠	٩٥٣
١٩٩١	٣٤.٣٥٨	١٦.١٧٤	٠.٨٠٢	٠.٧١	٥.٥٠	١.٠١١
١٩٩٢	٣٥.٨٣٠	١٣.٩٨٥	٠.٩٤٧	٠.٦٩	٤.٣١	١.٠٧٤
١٩٩٣	٣٦.٢٤٧	١٤.٩٨٤	١.٣٧٩	٠.٦٥	٥.٢٣	١.١٤٣
١٩٩٤	٣٨.٦١٥	١٥.٧٦٨	٢.٠١٨	٠.٧١	٥.٧٢	١.٢٢١
١٩٩٥	٤٢.٦٩٤	١٦.٥٣٢	٢.٤٨٠	٠.٦٨	٤.٣٧	١.٣١٠
١٩٩٦	٤٧.٨٣١	٢٠.١٥٨	٢.٩١٠	٠.٧٠	٢.٩٨	١.٤٠٥
١٩٩٧	٥١.٠٣٤	١٧.٤٤٢	٣.٠٩٠	٠.٦٧	٢.٩٥	١.٥٠٩

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق الحكومي	الاستثمار الأجنبي المباشر	درجة الانفتاح الاقتصادي	معدلات التضخم (%)	قوة العمل (١٠٠٠)
١٩٩٨	٤٨.٢٦١	١٩.٥١٨	٣.٧٥٨	٠.٦٤	١.٩٦	١.٦٢١
١٩٩٩	٥٤.٩١١	٢٠.٥٥٥	٣.٠٩٠	٠.٦٦	٢.١٠	١.٧٤٠
٢٠٠٠	٧٠.١٩٨	٢٢.٩٥٢	٣.٠٠٧	٠.٧١	١.٣٦	١.٨٦٦
٢٠٠١	٦٩.١٨٠	٢٦.١٤٥	٤.٤٠٥	٠.٧٠	٢.٨٠	١.٩٩٩
٢٠٠٢	٧٤.٢٤٧	٢٣.٥٦٨	٦.١٦٠	٠.٧٠	٢.٩٢	٢.١٣٦
٢٠٠٣	٨٧.٥٥٢	٢٤.٩٢٩	١١.٤٠٧	٠.٧٦	٣.١٢	٢.٢٧٤
٢٠٠٤	١٠٥.٥٢٤	٢٥.٧٨٧	٢٣.٦١٥	٠.٨٦	٥.٠٤	٢.٤٠٥
٢٠٠٥	١٣٧.٨٩٩	٢٨.٤١٧	٣٨.٢٦٩	٠.٨٥	٦.٢٠	٢.٥٢٥
٢٠٠٦	١٧٥.١٠٣	٣٥.٣٥٦	٦١.٩٦٦	٠.٨٣	٩.٢٩	٢.٦٣٣
٢٠٠٧	٢٠٦.٢٦٦	٤٥.٤٤٢	٩٠.٧٢١	٠.٨٧	١١.١٣	٢.٧٢٨
٢٠٠٨	٢٩٤.١٧٠	٦٩.٠٣٤	١٢٠.٢٢١	٠.٨١	١٢.٢٦	٢.٨١٣
٢٠٠٩	٢٤٨.٧٨٩	٧٨.٦٦٧	١٢٦.٩٤٦	٠.٧٠	١.٥٦	٢.٨٨٤

المصادر:

مركز إحصاء أبو ظبي: الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبو ظبي ٢٠١٠.
وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي، ١٩٩٣.
وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠١.
وزارة الاقتصاد، إدارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠٠٩.
http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx
http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx
IMF, Country Report No. 03/67, March 2003
IMF, Country Report No. 07/348, October 2007
IMF, Country Report No. 10/42, February 2010
IMF, World Economic Outlook (WEO) Data

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا: دور الاستثمار والإنفاق العام في النمو الاقتصادي، العدد ٢، نيويورك، ٢٠٠٥.
٢. بسام يونس إبراهيم وآخرون، ٢٠٠٢، الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، دار عزة للنشر.
٣. دولة الإمارات العربية المتحدة، إمارة أبو ظبي، دائرة التخطيط والاقتصاد، قطاع التخطيط والإحصاء، إدارة الدراسات، الاستثمار الأجنبي المباشر في إمارة أبو ظبي: دراسة تحليلية، أغسطس، ٢٠٠٨.
٤. دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز إحصاء أبو ظبي: الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة

أبو ظبي ٢٠١٠.
٥. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٥ -٢٠٠٦م، ٢٠٠٨.
٦. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي، ١٩٩٣.
٧. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي، ٢٠٠١.
٨. دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي، ٢٠٠٩.
٩. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، إصدار ٩٩/١، الكويت، ١٩٩٩.
١٠. محمد سعيد عميرة، ٢٠٠٢، اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الانجازات المتحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.
١١. مصطفى بابكر، ٢٠٠٤، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ٢٤ - ٢٨ يناير.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Hans Rimbert Hemmer,The Importance of Foreign Direct Investment for the Economic Development Economies , The Economic Journal, volume 7, 1973.
2. http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx
3. http://unctadstat.unctad.org/ReportFolders/reportFolders.aspx
4. http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=364881
5. http://www.ameinfo.com/ar-36091.html
6. IMF, United Arab Emirates: Article IV Consultation-Staff Report; Public Information Notice; and Statement by the Executive Director for UAE, IMF Country Report No. 10/42, February 2010
7. IMF, United Arab Emirates: Article IV Consultation-Staff Report; Public Information Notice; and Statement by the Executive Director for UAE, IMF Country Report No. 10/42, February 2010
8. IMF, United Arab Emirates: Selected Issues and Statistical Appendix, IMF Country Report No. 03/67, March 2003.
9. IMF, United Arab Emirates: Statistical Appendix, IMF Country Report No. 07/348, October 2007.
10. IMF, World Economic Outlook (WEO) Data
11. UAE Year book, 2009.
12. UAE, Ministry of Economy, Foreign Direct Investment the UAE, 2005-200, March 2008.
13. World Bank,World Development Report, Making Services Work for Poor People, Washington, 2004.